الأمم المتحدة

S/2013/139

Distr.: General
8 March 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا - مقدمة

١ - مدَّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٠٧٠ (٢٠١٢)، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وطلب إليّ أن أقدم إليه تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وقبل تاريخ انتهاء هذه الولاية بـ ٤٥ يوماً على الأقل. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية الحاصلة منذ صدور تقريري المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ (S/2012/678) إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣ ويورد مجملاً للأنشطة التي اضطلعت بها البعثة تمشيا مع الولاية الموكلة إليها بموجب قرارات المجلس ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٨٤٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٨ (٢٠١٠)، و ١٩٢٧ (٢٠١٠)، و ١٩٤٤ (٢٠١٠)، و ٢٠١٢ (٢٠١١)، و ٢٠٧٠ (٢٠١٢).

ثانيا - مستجدات الأحوال السياسية والأمنية

الحالة السياسية

٢ - واجهت عملية تحقيق الاستقرار في هايتي العديد من التحديات خلال الفترة قيد الاستعراض. فقد عانى هذا البلد أضرارا واسعة النطاق عقب مرور الإعصار ساندي في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، فضلا عن قلاقل مدنية واسعة النطاق ومتكررة، تتصل أساسا بوجود مظالم اجتماعية - اقتصادية. وساهم استمرار الخلافات بين الجهاز التنفيذي والبرلمانيين المعارضين في حدوث ما يشبه حالة شلل على الصعيد السياسي. ونتيجة لذلك، لم يتم إحراز تقدم في تعزيز مؤسسات سيادة القانون، واعتماد التشريعات الرئيسية، وإنشاء المجلس الانتخابي المكلف بتنظيم انتخابات من المفترض إجراؤها منذ زمن طويل.

120313 120313 13-24580 (A)

٣ - وقد نجح الرئيس ميشيل جوزيف مارتيلي في تشكيل أغلبية موالية للحكومة تتألف من ٦٠ نائبا على الأقل من أعضاء مجلس النواب، يحملون اسم ''برلمانيون من أجل الاستقرار والتقدم''، وهو هدف كان قد تعذر عليه بلوغه حتى الآن. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، انتخب زعيم هذه الأغلبية، جان تولبير ألكسي (أنسانم نو فو، المقاطعة الغربية)، رئيسا لمجلس النواب، بينما أُعيد انتخاب سيمون ديوسول ديسراس (لافني، المقاطعة الوسطى)، رئيسا لمجلس الشيوخ. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الوزراء، لوران سلفادور لاموت، إجراء ثاني تعديل جزئي في الحكومة خلال خمسة أشهر.

٤ - وعلى الرغم من تشكيل كتلة برلمانية موالية للحكومة، ظلت العلاقات بين الجهاز التنفيذي والبرلمان متوترة. ففي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت الحكومة لضغط من مجلس الشيوخ عندما أعلن رئيس الوزراء أنه غير مستعد لتقديم تقارير عن المخصصات المالية التي أنفقت في إطار حالة الطوارئ. علاوة على ذلك، فقد نددت كتلة الأقلية المعارضة القوية داخل مجلس النواب المكونة من ٢٠ عضوا، والتي تحمل اسم ''برلمانيون من أجل تعزيز المؤسسات''، بتعامل الحكومة مع الحالة الاجتماعية - الاقتصادية، وانتقدت على وجه الخصوص مكتب رئيس الوزراء لمحاباته المزعومة للنواب الموالين للحكومة في صرف الأموال العامة المخصصة للبلديات في إطار ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. وعرقل هؤلاء البرلمانيون كلمة رئيس الوزراء على سبيل الاحتجاج، في ١٤ كانون الثاني/يناير، خلال الجلسة الافتتاحية للجمعية الوطنية، مما دفعه إلى مغادرة القاعة.

٥ - وشهدت هذه الفترة أيضا خلافات طال أمدها بشأن إنشاء مجلس انتخابي. واعتبر كثيرون أن ما قام به الرئيس، في تموز/يوليه ٢٠١٢، بموجب مرسوم أصدره، من إنشاء مجلس انتخابي دائم من ستة أعضاء تعينهم السلطتان التنفيذية والقضائية إجراء غير مشروع، حيث ينص الدستور على إنشاء هيئة انتخابية مكونة من تسعة أعضاء، ثلاثة منهم يعينهم البرلمان. وأدى عجز مجلس الشيوخ عن الحصول على أغلبية الثلثين التي ينص عليها الدستور من أجل تعيين الممثلين الثلاثة، وهو عجز زاد بسبب انتهاء فترة ولاية ١٠ أعضاء من بين ٣٠ عضوا في مجلس الشيوخ في ٨ أيار/مايو ٢٠١٢، إلى تأزم الموقف بين الجهاز التنفيذي والبرلمان.

٦ - وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، وفي ظل تزايد الانتقادات الموجهة للرئيس بسبب طريقة تعامله مع هذه العملية، بادر الجهاز التنفيذي بإجراء مفاوضات مع البرلمان، بوساطة من التحالف الديني المسمى ''أديان من أجل السلام''. وأسفرت هذه المفاوضات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر عن اتفاق على المضي قدما في إنشاء مجلس انتخابي مؤقت. ويعهد بموجب هذا الاتفاق إلى تسعة أعضاء يمثلون الفروع الثلاثة للحكومة بولاية محددة

المدة تقضي بتنظيم الانتخابات التشريعية الجزئية والبلدية والمحلية المقبلة، على أن ينشأ بعدها مجلس انتخابي دائم.

٧ - وبالرغم من هذا التقدم، فإن الزخم الذي نتج عن الاتفاق خبا خلال الشهرين التاليين. ولم تنجح الفروع الثلاثة للحكومة في الانتهاء من تعيين وتنصيب أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت التسعة. ونتيجة الضغوط الوطنية والدولية المتزايدة، بذلت جهود متجددة في أواخر شباط/فبراير لتنفيذ الاتفاق. ومع ذلك، فإن المجلس لم ينشأ بعد حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٨ - ونظرا لاستمرار حالة الجمود هذه، أطلق عدد من البرلمانيين المعارضين، وأحزاب سياسية، مثل منظمة الشعب المناضل، ومنظمات للمجتمع المدني، مثل الشبكة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، وممثلون عن وسائط الإعلام، مثل رابطة الصحفيين الهايتيين، ادعاءات بوجود ممارسات غير ديمقراطية. وأشارت هذه الانتقادات إلى تسييس مزعوم لمؤسسات الدولة مثل السلطة القضائية والشرطة الوطنية الهايتية، فضلا عن قمع حرية التعبير، عقب بيان مثير للجدل أدلى به وزير العدل والأمن العام أثناء الاحتفالات الكرنفالية، يحذر فيه من محاولات التشهير.

تقييم الحالة الأمنية

٩ - ظلت الحالة الأمنية العامة طوال الفترة المشمولة بالتقرير مستقرة نسبيا، رغم ما اتسمت به من زيادة في الاضطرابات المدنية والجرائم الكبرى. وتكرر خروج مظاهرات مناهضة للحكومة احتجاجا على ما رُئي أنه عجز الإدارة عن التصدي للخروج على القانون، وارتفاع تكاليف المعيشة، وانعدام الأمن الغذائي، والاستجابة للمطالبة المتعلقة بتقديم الخدمات الأساسية. وقد زاد عدد المظاهرات التي تُشن شهريا، في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ثلاث مرات ليرتفع من ٢٢ إلى ٦٤ مظاهرة، قبل أن ينخفض في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. أما المناطق التي طالتها المظاهرات، التي كان بعضها عنيفا، فشملت على وجه الخصوص كاب هايتي (المقاطعة الشمالية)، وجاكميل (المقاطعة الجنوبية الشرقية)، وجيريمي (مقاطعة غراند آنس).

١٠ - وتبين إحصاءات الجرائم التي جمعتها الشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة ميلا إلى ارتفاع عدد جرائم القتل إذ بلغ متوسطها الشهري ٧٩ جريمة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مقابل ٦٠ جريمة في نفس الفترة من عام ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، حدثت زيادة بنسبة ١٣ في المائة في مجموع عدد جرائم القتل المبلغ عنها في عام ٢٠١٢ (١ ٠٣٣ حالة). ومن العوامل الرئيسية التي تفسر هذه الزيادة تجدد المصادمات بين العصابات،

والتي تقف وراءها فيما يبدو بعض العناصر السياسية الفاعلة. وظلت أعمال العنف وأنشطة العصابات متركزة في المراكز الحضرية الرئيسية، حيث وقع ما يقرب من ٧٥ في المائة من جرائم القتل في عام ٢٠١٢ في منطقة بور – أو – برانس الحضرية الكبرى. وحدثت أيضا زيادة في عدد حالات الاختطاف، إذ بلغ متوسطها الشهري ١٨ حالة، مقابل ١٢ حالة في نفس الفترة من عام ٢٠١١. وارتفع المتوسط الشهري لحالات الاغتصاب المبلغ عنها ليصل إلى ٤٠ حالة بعد أن كان ٣٣ حالة في الفترة نفسها من عام ٢٠١١.

١١ – وبينما لم تُسجل حالات أخرى لعودة عناصر القوات المسلحة السابقة إلى الظهور في الفترة المشمولة بالتقرير، فقد لوحظت حالات استخدمت فيها السلطات المحلية عناصر مسلحة للحفاظ على أمنها الشخصي أو للسيطرة على أماكن معينة، لا سيما في لي كاي (المقاطعة الجنوبية)، وسيتي سولي (المقاطعة الغربية)، وأوانامينت (المقاطعة الشمالية الشرقية).

١٢ – ورغم أن أداء الشرطة الوطنية آخذ في التحسن، فهي ليست بعد في وضع يتيح لها تحمل المسؤولية الكاملة عن توفير الأمن الداخلي في جميع أنحاء البلد. وفي هذا السياق، واصلت البعثة الاضطلاع بدور حيوي في الحفاظ على الأمن والاستقرار عموماً. وقد حافظت البعثة، بالتنسيق مع الشرطة الوطنية ، على وجودها العسكري والشرطي في المناطق المعرضة للعنف، وفي بعض مخيمات المشردين داخليا. وقامت عناصر عسكرية وشرطية، خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بما عدده ١٢ ٢١٤ دورية مشتركة مع الشرطة الوطنية في بور – أو – برانس والمناطق المجاورة لها، وبما عدده ٢٠ ٤٥١ دورية مشتركة في باقي أنحاء البلد.

ثالثا – مستجدات الحالة الإنسانية وجهود تحقيق الانتعاش والوضع الاقتصادي

١٣ – قطعت أشواط كبيرة في عام ٢٠١٢ فيما يتعلق بإعادة توطين الأشخاص المشردين من جراء زلزال عام ٢٠١٠. فوفقا للمنظمة الدولية للهجرة، كان نحو ٣٤٧ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا يعيشون في ٤٥٠ موقعا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وبهذا يصل العدد الإجمالي للمشردين، الذين غادروا المخيمات بين عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١٣، إلى ١ ١٧٨ ٠٠٠ شخص بانخفاض إجمالي نسبته ٧٧ في المائة، الأمر الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى برامج العودة التي أطلقتها الحكومة بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في المجال الإنساني. ويشكل الأشخاص الذين شردهم الزلزال ٨٤ في المائة من الأشخاص الذين ظلوا في المخيمات، وما زال كثيرون يعتمدون على المساعدات في معيشتهم الأساسية. وما زالت الظروف المعيشية في المخيمات تتدهور. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، كان التغوط في الهواء الطلق واضحا في ٤٢ في المائة من المخيمات مقابل ٣٧ في المائة في آب/أغسطس

٢٠١٢ و ٣٤ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، في حين كانت المياه التي تحتوي على الكلور تُتاح فقط في ٣٥ في المائة من نقاط الإمداد بالمياه في المجتمعات المحلية بالمقارنة مع ٤٩ في المائة في آب/أغسطس ٢٠١٢ و ٦٦ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويوجد حاليا ما يقدر بمرحاض صالح للاستخدام لكل ٧٢ ساكنا من سكان المخيمات، قياسا إلى المعايير المقبولة دوليا التي تشير إلى أن الحد الأقصى لمستخدمي المرحاض هو ٥٠ شخصا. ويعزى هذا الانخفاض في الخدمات الأساسية المتوفرة في المخيمات بدرجة كبيرة إلى رحيل العديد من الشركاء في المجال الإنساني بسبب نقص الأموال المتاحة. وقد اختتم النداء الموحد لعام ٢٠١٢ السنة بمستوى تمويل بلغ ٤٦ في المائة، إذ تراجع عدد المنظمات غير الحكومية الدولية الموجودة في هايتي بنسبة ٥٧ في المائة منذ عام ٢٠١٠.

١٤ - وقد استمرت هايتي في مواجهة تحديات إنسانية كبيرة وتدهور في الأمن الغذائي. وخلفت ظروف الجفاف مقترنة بآثار الإعصار ساندي والعاصفة المدارية إسحاق ٢,١ مليون شخص معرضين للخطر، وزادت من إمكانية حدوث أزمة تغذوية. ولتعبئة الموارد اللازمة لتلبية أكثر الاحتياجات إلحاحا، قدمت الأمم المتحدة والجهات الإنسانية الفاعلة الدعم للحكومة في إصدار نداء طوارئ لجمع ٣٩ مليون دولار إضافية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. واستجاب المانحون بسرعة للنداء، إذ حشدوا ٤٦ في المائة من الأموال المطلوبة في غضون أسبوعين. وقامت الأمم المتحدة والجهات الإنسانية الفاعلة في البلد، بالتشاور مع السلطات الوطنية، بتطوير خطة عمل إنسانية للعام ٢٠١٣ تركز على انعدام الأمن الغذائي ومكافحة الكوليرا، مما يتطلب مبلغا قدره ١٤٤ مليون دولار.

١٥ - وبادرت الإدارة باتخاذ تدابير لمعالجة المظالم المرتبطة بارتفاع تكاليف المعيشة وانعدام الأمن الغذائي في أعقاب الأضرار التي لحقت بالزراعة في البلد من جراء الإعصار ساندي. وشملت إصدار مرسوم رئاسي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بإقرار حالة طوارئ سمحت بالإسراع بصرف الأموال العامة. وأعلن الرئيس أيضا أن الإنتاج الزراعي وحماية البيئة من أولويات الحكومة في عام ٢٠١٣ بغية تحسين الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتخفيف أثر الكوارث الطبيعية في المستقبل.

١٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قيم صندوق النقد الدولي حالة الاقتصاد الكلي في هايتي بأنها مستقرة، ولاحظ في الوقت نفسه أن التقديرات تشير إلى أن النمو الاقتصادي في السنة المالية ٢٠١٢ بلغ فقط ٢,٥ في المائة، أي أقل من الهدف المحدد، وهو ٤,٥ في المائة. وقد تعثر النمو في عام ٢٠١٢ ليس فقط بفعل التأثيرات المجتمعة للجفاف والعاصفة المدارية إسحاق والإعصار ساندي، ولكن أيضا بسبب التأخر في جهود

إعادة البناء، وسوء إنفاق رأس المال العام. وارتفع معدل التضخم السنوي، الذي يعزى أساسا إلى ارتفاع أسعار الأغذية، من ٦,٥ في المائة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى ٧,٥ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وكانت الإيرادات المحصلة من الضرائب والرسوم الجمركية في السنة المالية ٢٠١٢ أقل من أهداف الميزانية، إذ بلغت ١,٧ بليون دولار (٧٠,١ بليون غورد) وزادت ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بنسبة ٨,٧ في المائة مقارنة بالسنة السابقة، ليصل إجماليها إلى ٣,٢ بلايين دولار (١٣١ بليون غورد). ولم تحظ جميع المجالات التي أعلنت الحكومة أنها ذات أولوية (الزراعة، والتعليم، وسيادة القانون، والطاقة، والبيئة، والعمالة) بزيادات في الميزانية. وفي حين خصصت زيادة نسبتها ٢ في المائة لوزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية (٧,٥ في المائة من الميزانية الإجمالية)، شهدت مخصصات وزارة التعليم الوطني والتدريب المعني انخفاضا بنسبة ٢ في المائة (١٤,٧ في المائة من الميزانية الإجمالية) رغم الالتزامات التي قطعت بتعميم التعليم وزيادة مرتبات المدرسين بنسبة ١٠ في المائة. وتلقت وزارة العدل ٥,٧٦ في المائة من الميزانية الإجمالية، خصصت نسبة ٨٣ في المائة منها للشرطة الوطنية.

رابعا – أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

دعم العملية السياسية

١٧ – عمل ممثلي الخاص بشكل مكثف مع متخذي القرار السياسي في هايتي لدعوتهم إلى إحراز تقدم في العمليات الحاسمة الأهمية، مثل إصدار الجدول الزمني للانتخابات ووضع جدول أعمال تشريعي توافقي لعام ٢٠١٣. وفيما يخص الانتخابات، وافى ممثلي الخاص رئيس البلد ورئيسي مجلس الشيوخ ومجلس النواب والمجلس الأعلى للقضاء بعدد من المقترحات للمساعدة في إتمام تعيين أعضاء المجلس الانتخابي. وتعاونت البعثة أيضا تعاونا وثيقا مع شركاء البلد الدوليين، بما فيهم السلك الدبلوماسي في بور – أو – برانس، بهدف إعطاء زخم للأولويات الحكومية الرئيسية. وتجري البعثة حاليا سلسلة من المناقشات مع الحكومة لإنشاء أفرقة عاملة تركز على الأنشطة الرئيسية التي كلفت بها البعثة في إطار خطة تركيز أنشطتها.

دعم الانتخابات المقبلة

١٨ – رغم تأخر إنشاء المجلس الانتخابي والتغييرات الأخيرة التي أخلّت بملاك موظفي الخدمة المدنية فيه، قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما كبيرا لإدارة الجهاز الانتخابي وحافظا على مستوى الاستعداد العملي لإجراء الانتخابات. وتمكنت البعثة

والبرنامج الإنمائي من دعم عملية صوغ تعديلات لإدخالها على مشروع قانون الانتخابات. وعلى الصعيد التقني، واصلت البعثة المشاركة في تدريب موظفي المجلس الانتخابي في مجالي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الجغرافية، والعمل (مع البرنامج الإنمائي) على زيادة عدد الناخبين المسجلين في السجل الانتخابي وإسداء المشورة المتخصصة إلى فريق عامل حكومي معني بتعيين حدود الدوائر الانتخابية.

العنصر العسكري

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل العنصر العسكري التابع للبعثة أداء مهمته الأساسية المتمثلة في الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة، وإتاحة تقديم المساعدة الإنسانية، وكفالة التأهب لمواجهة الكوارث. ونُفذ العديد من العمليات الأمنية وفقا للإجراء المتبع الذي يقضي بتنفيذ العمليات بقيادة الشرطة الوطنية وبدعم من شرطة الأمم المتحدة والعنصر العسكري التابع للبعثة. وشملت تلك العمليات تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من عملية ''كش ملك'' في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، التي ركزت على تعطيل أنشطة العصابات في منطقتي سانتو دومينغو وكروا ديه بوكيه (المقاطعة الغربية). وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، نفذت عمليات أخرى استهدفت أنشطة العصابات في منطقتي بيل إير ودلماس ٢ في بور - أو - برانس (المقاطعة الغربية). وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نُفذت عمليتان استهدفتا الحد من الأنشطة الإجرامية في مناطق سيمون بيليه وبوسطن وسيتي - أو - كاي في بور - أو - برانس. وفي كانون الأول/ديسمبر، نُفذت عمليتان أُخريان في المقاطعة الجنوبية التي لم يعُد للبعثة فيها وجود عسكري دائم.

٢٠ - وإلى جانب تزويد البعثة بدعم هندسي واسع النطاق، قدمت سرايا المهندسين العسكريين التابعة للبعثة الدعم لطائفة واسعة من أولويات الحكومة في مجال الإنعاش التي ترمي إلى تحسين الظروف المعيشية والأمنية للسكان، والتي تشمل إصلاح الطرق، وحفر الآبار، وحفر قنوات الصرف الصحي وتنظيفها، وتوزيع المياه، وتشييد وحدات سابقة التجهيز.

٢١ - أما انسحاب العنصر العسكري للبعثة من المقاطعات الأربع التي تتسم بقلة المخاطر الأمنية (غراند آنس ونيب والشمال الغربي والجنوب) فأتاح تقليص التواجد العسكري دون التأثير بشكل ملحوظ على الأمن والاستقرار العامّين. غير أن أعمال الشغب، التي اندلعت في جيريمي (غراند آنس) في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أبرزت مدى ضرورة محافظة البعثة على قدرتها على نقل قوة للرد السريع جوا إلى المناطق النائية لمساندة الشرطة الوطنية.

عنصر الشرطة

٢٢ - في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، اتخذ المجلس الأعلى للشرطة الوطنية الهايتية قرار اعتماد خطة تطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، الذي طال انتظاره. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، عُين غودسون أوريلوس، المدير السابق للمديرية المركزية للشرطة القضائية، مديرا عاما جديدا للشرطة الوطنية. وفي إثر ذلك، عقد المجلس الأعلى للشرطة الوطنية عدة اجتماعات مع الحكومة والشركاء الدوليين والبعثة لمناقشة أمور تنفيذ خطة تطوير الشرطة. ورغم أهمية المساهمات التي قدمها الشركاء الثنائيون لتطوير الشرطة، فإن التمويل لا يزال غير كاف لبلوغ جميع أهداف الخطة. ويجب، على أقل تقدير، زيادة الحصة المخصصة للشرطة الوطنية في ميزانية الحكومة لتغطية مرتبات الشرطة التي يزداد قوامها. وستظل المساعدة السخية من جانب المجتمع الدولي ذات أهمية بالغة لتمكين الشرطة الوطنية من استيفاء المعايير الرئيسية بحلول عام ٢٠١٦.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت الشرطة الوطنية نتائج هامة في مكافحة الجريمة، إذ ألقت القبض على ٥٥ شخصا يشتبه في ارتكابهم جرائم اختطاف أو مشاركتهم فيها وعلى ما لا يقل عن ٥٨ شخصا مطلوب القبض عليهم للاشتباه في ضلوعهم في الاتجار بالمخدرات وهروبهم من السجن. ويعزى هذا التحسن في الأداء جزئيا إلى ما قدمته قوات البعثة من دعم في مجال منع العنف والجريمة وفي الجهود الرامية إلى مكافحتهما، بما في ذلك تحسين تبادل المعلومات مع الشرطة الوطنية وزيادة العمليات المشتركة.

٢٤ - وبغية بلوغ الهدف المتمثل في زيادة عدد ضباط الشرطة العاملين البالغ حاليا ١٠ ١٨١ ضابطا إلى ١٥ ٠٠٠ ضابط على الأقل بحلول عام ٢٠١٦، لا بد أن تقبل الشرطة الوطنية عددا أكبر من المجندين. ففي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، تخرج ٢٣٩ ضابطا جديدا فقط من الدفعة الثالثة والعشرين للشرطة الوطنية، وهو عدد يقل بكثير عن الحد الأدنى البالغ ١ ٠٠٠ طالب المطلوب في كل دفعة. ويبدو أن ذلك يعزى جزئيا إلى صرامة الاختبارات الطبية وقصر مدة حملات التجنيد وضيق نطاقها الجغرافي. وتعمل الشرطة الوطنية عن كثب مع البعثة لمعالجة هذه المسائل بهدف كفالة قبول ١ ٠٠٠ طالب على الأقل في الدفعة الرابعة والعشرين التي من المقرر أن تبدأ التدريب بحلول آذار/مارس ٢٠١٣. وحتى الآن، فاق عدد المتقدمين للالتحاق بالدفعة الرابعة والعشرين بأكثر من الضعف عدد من تقدموا للالتحاق بالدفعة الثالثة والعشرين.

٢٥ - وتواصلت في جميع أنحاء البلد الأنشطة التي تضطلع بها الشرطة الوطنية بالاشتراك مع البعثة للتصديق على شهادات أفراد الشرطة وفحص سجلاتهم. وللمرة الأولى منذ بدء

عملية الفحص، تحقق إنجاز بالغ الأهمية باتخاذ وزارة العدل والأمن العام قرارا يقضي بفصل ٧٩ ضابطا بعد فحص سجلاتهم. وعملا بتوصية المدير العام للشرطة الوطنية، أجرت البعثة، بالاشتراك مع الشرطة الوطنية، تحريات أولية، في إطار عملية الفرز، عن مقدمي طلبات الالتحاق بكلية الشرطة. وإضافة إلى ذلك، تُبذل جهود للتصديق على شهادات المجموعة الأولى التي تتألف من نحو ٥٠٠ ٣ ضابط شرطة عامل استُعرضت حالاتهم استعراضا كاملا وتبين أنهم يستوفون شروط الخدمة.

٢٦ - أما التقدم المحرز في إنشاء هيئة للإشراف داخل الشرطة الوطنية، فلم يرق إلى مستوى التوقعات. ففي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قام وزير العدل والأمن العام فجأة باستبدال المفتش العام آبنير فيلميه بعد تسعة أشهر أمضاها في الخدمة. وكان فيلميه قد نجح قبل إقالته في إجراء العديد من التحقيقات في ادعاءات وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على يد ضباط شرطة وأوصى بفصل العديد من الضباط. ومع ذلك، فإن المدير العام للشرطة الوطنية ووزير العدل والأمن العام لم يتخذا حتى الآن أي إجراءات عملاً بتلك التوصيات. فبقاء المفتش العام تحت سلطة المدير العام واستبداله ثلاث مرات خلال الأشهر الاثني عشر الماضية أمران يثيران شكوكا إزاء استقلال هذه الهيئة الإشرافية وفعاليتها. وعلاوة على ذلك، تعاني هيئة التفتيش العامة من نقص في الموظفين يفاقمه نقص في المعدات والتدريب المتخصص والموارد المالية. غير أن المفتش العام المعيّن حديثا تعهد ببناء مؤسسة مستقلة وقوية. وفي غضون ذلك، وضعت البعثة، بالتعاون مع الشرطة الوطنية، وحدات تدريبية في مجال حقوق الإنسان تم إدراجها في المنهج الأساسي المستخدم لتدريب طلاب كلية الشرطة.

حماية الفئات الضعيفة

٢٧ - أبقى العنصران العسكري والشرطي التابعين للبعثة على وجودهما في مخيمات المشردين داخليا وفي المجتمعات الحضرية الهشة المعرضة للإجرام حيث تتعرض النساء للعنف الجنسي والجنساني. وروّج عنصر الشرطة التابع للبعثة لمفهوم الخفارة المجتمعية بالتنسيق مع لجان المخيمات بهدف تحسين حماية السكان وتعزيز ثقة الناس في الشرطة الوطنية. ومن بين مواقع المشردين داخليا المتبقية البالغ عددها ٤٥٠ موقعا، جرى تأمين ثلاثة مخيمات عالية المخاطر (جان - ماري - فانسان وبيتيون - فيل كلوب وكوراي سيسليس) عن طريق توفير وجود أمني للبعثة على مدار الساعة، وتأمين ٤٠ مخيما إضافيا عن طريق تسيير دوريات يومية. وتتولى دوريات عشوائية تأمين بقية المواقع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سيّر العنصران العسكري والشرطي ٦٧٧ ١٧ دورية في مخيمات المشردين داخليا الواقعة في منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى.

الحد من العنف الأهلي

٢٨ - واصلت البعثة، في إطار برنامج الحد من العنف الأهلي التابع لها، اتخاذ مبادرات لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية الحضرية الهشة من أجل معالجة الضعف المستمر في مؤسسات البلد الأمنية والتقلبات السياسية وأنشطة العصابات الإجرامية. وعالجت البعثة هذه المسائل من خلال دعم تنفيذ المشاريع البيئية الواسعة النطاق التي تعتمد على كثافة اليد العاملة، والتدريب على اكتساب المهارات المهنية، وتنفيذ الأنشطة المدرة للدخل من أجل تزويد أفراد العصابات السابقين والشباب المعرضين للخطر والفئات الضعيفة ببدائل اجتماعية واقتصادية للجريمة والعنف. وأنجزت البعثة ٤٤ من أصل ٥٧ مشروعا تبلغ قيمتها ٩ ملايين دولار في إطار ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، شُرِع في تنفيذ ٣١ مشروعا جديدا في إطار ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفّر ٣٥ مشروعا من المشاريع الكثيفة اليد العاملة المتعلقة بإدارة أحواض تصريف المياه، والبنية التحتية في المدن، وإعادة تأهيل القنوات، فرصَ عمل مؤقتة لما يُقدَّر بـ ٠٠٠ ٤٤ شاب معرضين للخطر. وحضر ما مجموعه ٥٠٠ ١ من هؤلاء الشباب والنساء الضعيفات تدريبا على اكتساب مهارات مهنية وحظوا بفرص للالتحاق بالعمل وتلقوا الدعم النفسي والاجتماعي اللازم لتسهيل إدماجهم في القوة العاملة الوطنية. وعلاوة على ذلك، فقد تمكنت البعثة، بالشراكة مع السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، من الوصول إلى ما يُقدر بـ ٠٠٠ ٦٥ شخص من خلال ٧٠ دورة من دورات التوعية لمكافحة العنف.

تقديم الدعم لمؤسسات الدولة

٢٩ - في عام ٢٠١٢، استبدلت الإدارة بالسلطات المنتخبة محليا التي انتهت مدة عضويتها في عام ٢٠١١ أشخاصا معينين سياسيا، في ١٢٩ مجلسا من المجالس البلدية في البلد البالغ عددها ١٤٠ مجلسا بلديا، مما أسفر عن زيادة التوتر في بعض البلديات. كما أن التغييرات الداخلية في ملاك موظفي وزارة الداخلية والمجتمعات الإقليمية عرّضت للخطر بعض التقدم المحرز في برامج بناء القدرات. وعلى الرغم من هذه الاستبدالات، واصلت البعثة تقديم الدعم اللازم لتنفيذ الميزانيات البلدية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، كانت الوزارة قد حللت ١٢٨ من أصل ١٤٠ ميزانية بلدية وصدّقت عليها.

٣٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وبالتنسيق مع وزارة الداخلية والمجتمعات الإقليمية ومع الشركاء الدوليين، شاركت البعثة في مهمة مشتركة لتقييم عمل الجهات التي تنوب عن المندوبيات وعمل البلديات في مقاطعتي الشمال والشمال الشرقي. وأظهر هذا التقييم أن مندوبيات المقاطعات ومكاتب نائبي المندوبين لا تزال تعاني الضعف، وتفتقر إلى الأفراد

المهـرة، وإلى أمـاكن المكاتـب والمعـدات، وتواجـه تفـاقم متـأخرات الرواتـب. ولمعالجـة هـذه المشاكل، تقوم البعثة بـدعم الـوزارة مـن أجـل وضـع برنـامج لبنـاء القـدرات يرمـي إلى تحسين التخطيط، ومهارات التنظيم الإداري والمالي لنـواب المنـدوبين. وعـلاوة علـى ذلـك، فـإن البعثـة تقوم بدعم برنامج يُنفذ بقيادة الحكومة لدعم الحوكمة والاستثمار المحلي الذي سيتم مـن خلالـه إطلاق مشروع تجريبي لإحياء عملية تحقيق اللامركزية في مقاطعتي الشمال والشمال الشرقي.

٣١ - وواصلت البعثة تقـديم المساعدة التقنيـة واللوجستية لتسهيل اعتمـاد جـدول الأعمـال التـشريعي في البلـد وتيـسير أداء البرلمـان. وتم تأجيـل إقـرار جـدول الأعمـال التـشريعي لعـام ٢٠١٣ المقرر في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ لإتاحة مزيد من الوقـت لإجـراء مناقـشات بـين أصـحاب المـصلحة. وتـشمل مـشاريع القـوانين ذات الأولويـة الـتي يجـري النظـر في إدراجهـا في جـدول الأعمـال مـشاريع قـوانين لمكافحـة الفـساد، وغـسل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، ومـشاريع قـوانين متعلقـة بتمويـل الأحـزاب الـسياسية والخـدمات العامـة. وتـشمل الأولويـات التشريعية أيضا تنقيح القـانون الجنـائي، وقـانون الإجـراءات الجنائيـة، والقـانون المـدني، وقـانون الإجراءات المدنية، والقانون التجاري.

٣٢ - وتمـشيا مـع برنـامج رئـيس الـوزراء، قـدمت البعثـة الـدعم لهيئـة الجمـارك الهايتيـة، تحـت إشـراف وزارة الاقتـصاد والماليـة، مـن أجـل تعزيـز قـدرات الإدارة وتحـصيل العائـدات في نقـاط الـدخول إلى البلـد. وشمل دعمهـا تقـديم المـساعدة التقنيـة إلى هيئـة الجمـارك لوضـع واعتمـاد خطـة اسـتراتيجية لإعـادة تأهيـل مديريـة مراقبـة الجمـارك (الـضابطة الجمركيـة)، وتنفيذها جزئيا حتى حينه.

٣٣ - وقدم كل من البعثة والبرنامج الإنمائي، في إطار استراتيجية مشتركة بينهما، المساعدة في مجـال الإدارة وتطـوير المنـاهج الدراسـية إلى كليـة القـضاة لـضمان التـدريب الأولي الكـافي والتـدريب المـستمر للقـضاة والكتبـة. وأدمجـت البعثـة أحـد المـوظفين في مكتـب مـدير الكليـة للمـساعدة في وضـع خطـة للتـدريب تـشمل الفتـرة مـن تـشرين الأول/أكتـوبر ٢٠١٢ إلى آذار/مـارس ٢٠١٤، ولـصياغة وحـدات دراسـية تتنـاول مواضـيع مثـل إدارة مـسرح الجريمـة، وتوحيـد الملفـات القـضائية، وقـضاء الأحـداث (تـدريب المـدربين)، والأخلاقيـات القـضائية، والعنف الجنساني.

المشاريع السريعة الأثر

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت البعثة بنجاح ١٣٣ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر. وفي نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كان ٧٤ مشروعا إضافيا قيد التنفيذ، وتمت الموافقة على ٣٢ مشروعا وهي على وشك أن تُطلق. وقد تم تحديدها وفقا للأولويات المستقرة للبعثة، في إطار شراكة مع السلطات الهايتية والمجتمع المدني في هايتي. وتشمل ما يلي: احتواء وباء الكوليرا والوقاية من الأمراض الأخرى المنقولة بالمياه (٤٨ مشروعا)؛ وتعزيز السلامة والأمن في المناطق الفقيرة وغير الآمنة من خلال تركيب الإضاءة الشمسية العامة (٣٩ مشروعا)؛ وإيجاد فرص لإدرار الإيرادات وفرص كسب الرزق في أكثر المجتمعات المحلية حرمانا (١٢ مشروعا)، ودعم مؤسسات سيادة القانون والحكم الرشيد (٦٧ مشروعا)، وتأهيل البنى التحتية والمباني العامة الأخرى (٧٣ مشروعا).

العدالة

٣٥ - إن المجلس الأعلى للقضاء، منذ أن أنشئ في تموز/يوليه ٢٠١٢، لم يتمكن لأشهر عديدة من التركيز على الدور الرقابي المنوط به على السلطة القضائية إذ كان غارقا في جدل حول أثر التصويت الأولي المعيب إجرائيا على تعيين أعضاء المجلس الانتخابي التابع له. وعلى الرغم من هذه العقبات، فقد دعمت البعثة المجلس الأعلى لإعداد الأنظمة الداخلية وإنشاء عملية للتعامل مع الشكاوى المتعلقة بالمخالفات في سلوك الجهاز القضائي.

٣٦ - ويكتسب الأداء السليم للمجلس الأعلى للقضاء أهمية إضافية في سياق عدد من التعيينات التي أجرتها وزارة العدل والأمن العام مؤخرا لقضاة الصلح. وفي كثير من الحالات، يبدو أن المعينين يفتقرون إلى المؤهلات والخبرات القانونية المطلوبة. وبالنظر إلى أن هذه التعيينات يمكن أن تقوّض شرعية القضاء واستقلاليته، وأنها بالفعل أثرت سلبا على أداء المحاكم في عدة مقاطعات، فإن الاستعراض النهائي الذي يجريه المجلس الأعلى لهذه الحالات له أهمية حاسمة. وعرضت البعثة تقديم المساعدة التقنية إلى المجلس الأعلى في التعامل مع الشكاوى في هذا الصدد. وساعدت المجلس الأعلى أيضا في جمع الوثائق الثبوتية لمؤهلات ما يزيد على ٥٠٠ قاضي صلح، ما سيساعد في عدم استبعاد إمكانية إعادة تعيينهم في نهاية فترة عضويتهم الحالية.

٣٧ - ولاحظت البعثة أن عملية جمع الأدلة اللازمة للمحاكمة غير مُرضية بشكل عام، ما يعيق قدرة السلطات القضائية على التحقيق في أعمال العنف ومقاضاة المجرمين. ويرجع الارتفاع غير العادي في عدد القضايا بصورة رئيسية أو بصورة حصرية إلى الاعترافات. ولتحسين نوعية الأدلة المتاحة للمقاضاة، مولت البعثة إعادة بناء معهد الطب الشرعي. وهذا

سيتيح إجراء عمليات تشريح الجثث، بما يشمل في نهاية المطاف عمليات فحص ضحايا جرائم ليست بجرائم قتل. ومع ذلك، فإن وزارة الصحة العامة والسكان ووزارة العدل والأمن العام لم تتمكنا بعدُ من تشغيل المعهد. ومما يبعث على القلق أيضا محاكمةُ مجرمين بارزين معينين في ظل تدخلات سياسية. ومن الأمثلة مثال كاليكست فالنتين، وهو مستشار الرئيس لشؤون السياسات، إذ إنه، على الرغم من اتهامه بالقتل، تم الإفراج المشروط عنه من الحبس الاحتياطي. وهذا الإفراج، الذي ينص عليه قانون الإجراءات الجنائية، لا يطبق إلا في حالات نادرة جدا ولا تستفيد منه الغالبية العظمى من المعتقلين، ما يوحي بأن المعني قد لقي محاباة لا مبرر لها.

٣٨ - وقد اتسمت قيادة مكتب المدعي العام في بور - أو - برانس بعدم الاستقرار؛ حيث إن المدعي العام الحالي، لوكمان دوليل، هو ثامن شخص يشغل هذا المنصب منذ تولي الرئيس مهام منصبه في ١٤ أيار/مايو ٢٠١١. فقد سبقه كل من هاريسيداس أوغست، وسونِل جان فرانسوا، وفيليكس ليجيه، وليونيل كونستان بورغوان، وجان رينيل سيناتوس، وإلكو سانت أرمان، وجيرالد نورغيس. وذكر جان رينيل سيناتوس أنه أُقيل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بسبب رفضه الامتثال لما اعتبره أمرا غير قانوني من جانب جان رينيل سانون، وزير العدل والأمن العام، الذي تبادل معه فيما بعد اتهامات بالفساد.

٣٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، نُشر تقرير عن مؤشرات سيادة القانون في هايتي، بعد دراسة استقصائية أُجريت في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ومشاورات مع السلطات الوطنية. وفي حين أن بعض النتائج تشير إلى نشوء درجة من الثقة العامة في النظام القضائي، فقد لوحظت أوجه قصور جسيمة في القدرات الإدارية والتنظيمية إلى جانب وجود نقص في الموارد اللازمة لنظام العدالة.

السجون والإصلاحيات

٤٠ - قدمت البعثة لإدارة السجون الدعم التقني والدعم في مجال بناء القدرات، وشاركت في الفريق العامل الذي تقوده. وفرغت الإدارة من وضع سياسات تشغيلية موحدة لنظام السجون بدعم من البعثة، ويتم حاليا وضع الخطط اللازمة لتطبيق تلك السياسات في سجون البلد البالغ عددها ١٨ سجنا. وتجدر الإشارة، بوجه خاص، إلى أنه تم افتتاح سجن جديد في كروا دي بوكيه (المقاطعة الغربية) في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأُنجزت مشاريع تشييد في خمسة سجون إضافية أتاحت زيادة سعة الزنزانات وتحسين مرافق الصرف الصحي للسجناء. كما تم الانتهاء من تشييد المقر الجديد لإدارة السجون.

٤١ - وتشمل التحديات العاجلة دعم وضع الخطة الخمسية الجديدة للإدارة الاستراتيجية في إطار نقص المساعدات من الجهات المانحة. وتتعاون البعثة مع الوكالات الأخرى في تطوير برامج جديدة ترمي إلى التصدي للاستخدام المفرط للحبس الاحتياطي غير القانوني.

حقوق الإنسان

٤٢ - واصلت البعثة رصد حالة حقوق الإنسان في هايتي ورفع تقارير بشأنها ومساعدة السلطات الهايتية والمجتمع المدني من خلال أنشطة بناء القدرات. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أكد رئيس الوزراء، في خطاب ألقاه في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، الذي عُقد في نيويورك، التزام البلد بالانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والتصديق عليها، وذلك تمشيا مع توصيات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد ٢١ عاما من التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، قدمت هايتي أول تقرير لها إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المسؤولة عن رصد تنفيذ العهد. وعلى الرغم من إحراز قدر من التقدم في بناء القدرات والتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، فلا تزال التحديات الرئيسية وأوجه القصور المنهجية قائمة، وخاصة فيما يتعلق بظواهر من قبيل الإفلات من العقاب، والفساد، وطول فترات الحبس الاحتياطي، وحالات الإخلاء القسري من المخيمات، والقتل الغوغائي، واستعباد الأطفال.

٤٣ - ولا يزال العنف الجنسي والجنساني يشكل مصدر قلق، وخاصة في مناطق بور - أو - برانس الفقيرة، وفي مخيمات المشردين داخليا، والمناطق النائية من البلد. وقد وضع قسم حقوق الإنسان التابع للبعثة استراتيجية بشأن العنف الجنسي والجنساني، وذلك بالتعاون مع كل من عناصر الشرطة والعدل والمساواة بين الجنسين وحماية الطفل، لضمان دمج معايير ومبادئ حقوق الإنسان في نهج البعثة تجاه العنف الجنسي والجنساني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ منسقو الشؤون الجنسانية في عنصر شرطة البعثة وفي الشرطة الوطنية القيام بأعمال لتوعية ضحايا العنف الجنسي المحتملين بشأن الخدمات المتاحة وأهمية تقديم شكاواهم إلى نظام العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة دورتها لتدريب المدربين بشأن العنف الجنسي والجنساني التي استفاد منها ٥٢ مدربا من مدربي الشرطة الوطنية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

الشؤون الجنسانية

٤٤ - نظمت البعثة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، جلسات للحوار بين القيادات النسائية الهايتية وقيادة البعثة بشأن قضايا المرأة ذات الأولوية. وتعلقت الأولويات المحددة بأمن المرأة، بما في ذلك منع العنف الجنسي والجنساني ضدها، والتمكين الاقتصادي لها وكفالة مشاركتها في صنع القرار. وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى وزارة وضع المرأة وحقوقها من أجل تشغيل الأماكن الخاصة لاستقبال ضحايا العنف الجنسي والجنساني التي أنشئت في ثلاثة مخيمات للمشردين داخليا. وتهدف هذه الأماكن إلى تعزيز الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي وتيسير تقديم المساعدة الطبية والنفسية والقانونية للضحايا. وأُنشئت أماكن مماثلة في خمسة من مراكز الشرطة الوطنية. وتساهم البعثة أيضا في الجهود المتواصلة التي تبذلها الوزارة من أجل بلورة السياسة الجنسانية الوطنية واستكمالها.

حماية الطفل

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة تقارير عن ١٦٢ حادثا مرتكبا ضد قاصرين، منها ١٠٨ حالات متصلة بالعنف الجنسي (٨٣ حالة اغتصاب، و ٨ حالات اغتصاب جماعي، و ١٠ حالات شروع في الاغتصاب و ٧ حالات اعتداء جنسي)؛ و ١١ حالة قتل؛ و ٢٨ حالة اختطاف؛ وحالتا اعتداء جسدي، و ١٣ حالة تعرض فيها الأطفال لإطلاق النار والإصابة، وقعت في الغالب خلال تبادل إطلاق النار بين العصابات المتنافسة أو بين الشرطة الوطنية والعصابات المسلحة. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر، تلقت البعثة أيضا تقارير عن تجنيد العصابات لما عدده ٣٥ طفلا في سيتي سولاي (المقاطعة الغربية) لحمل السلاح أو القيام بأنشطة المراقبة أو نقل المخدرات. وجرى أسبوعيا إطلاع الشرطة الوطنية ولواء حماية القاصرين على التقارير بغرض متابعتها. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت وحدة حماية الطفل في عنصر الشرطة التابع للبعثة توفير التوجيه لنظيرتها في الشرطة الوطنية في مجال منع اختطاف الأطفال والاتجار بهم في معابر الحدود البرية للبلد.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت إحدى عشرة وكالة من وكالات الأمم المتحدة، عن طريق فريق مشترك تابع للأمم المتحدة يُعنى بالإيدز، برنامجا مشتركا لدعم البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز. وهو يشمل المجالات الاستراتيجية الأربعة التالية: الحد من الإصابة عن طريق الاتصال الجنسي في صفوف الفئات السكانية الرئيسية؛ ومنع الإصابات الجديدة في صفوف الأطفال؛ والقضاء على تعرض المصابين بفيروس نقص المناعة

البشرية لوصمة العار والتمييز، والقضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين والعنف الجنساني. واتخذ البرنامج الوطني، بدعم من الأمم المتحدة، خطوات استباقية لضمان تحسين فرص الحصول على العلاج دون فقدان جودة الرعاية. وفي مجال الحوكمة، تكللت بالنجاح إعادة هيكلة آلية التنسيق القطرية التابعة للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، في ظل قيادة وطنية وبدعم من الأمم المتحدة، سعيا لتحسين إدارة المساعدة التي يقدمها الصندوق العالمي.

السلوك والانضباط

٤٧ - واصلت وحدة السلوك والانضباط تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمنع سوء السلوك، إذ نُظمت دورات تدريبية لما عدده ٩٦٥ ١ من أفراد البعثة. وقام وفد رفيع المستوى يتكون من ممثلين عن ممثلي الخاص، وقائد القوة، ومفوض الشرطة، ومدير دعم البعثات ومكتب شؤون الإعلام والاتصالات بزيارة مكاتب إقليمية (فور ليبرتي، وكاب هايتي، وبور دو بي، وغوناييف، وميراغوان، وهينش، وجاكميل) لإبلاغ رسالة قوية لجميع أعضاء البعثة تذكّرهم بواجب المحافظة على أعلى معايير السلوك في جميع الأوقات، داخل منطقة البعثة وخارجها على السواء، وخلال أوقات الخدمة وخارجها.

الإعلام والتوعية

٤٨ - اتخذت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الإعلام أداة استراتيجية لدعم تنفيذ ولايتها. وتواصلت الجهود الإعلامية عن طريق العلاقات مع وسائط الإعلام الدولية والوطنية وعقد المؤتمرات الصحفية بانتظام، إضافة إلى إصدار النشرات الصحفية في الوقت الملائم وغيرها من المنتجات عبر وسائل منها إذاعة البعثة، والموقع الشبكي، والبث الحي على شبكة الإنترنت، ووسائط الإعلام الاجتماعية والتلفزيون. واستخدمت البعثة منتجاتها الإعلامية للتوعية بالوقاية من الكوليرا، والتأهب للكوارث ولموسم الأعاصير، وكذلك للتعريف بالعمل الذي تقوم به البعثة لتعزيز الشرطة الوطنية ومؤسسات سيادة القانون في البلد. وبالتوازي مع أنشطة التوعية هاته، نظمت البعثة حلقات عمل إقليمية للجمعيات النسائية والصحفيين بشأن التقارير الإعلامية المسجلة بالفيديو وأخلاقيات وسائط الإعلام.

دعم البعثة

٤٩ - وسَّعت البعثة نطاق الدعم المقدم للحكومة والمجتمع المحلي، ولا سيما خلال إعصار ساندي وبعده. وشاركت في تشييد عدة مرافق عامة أو في إصلاحها.

خامسا – الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش والتنمية

التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

٥٠ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقّع ممثلي الخاص ووزير التخطيط والتعاون الخارجي الصيغة النهائية للإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. وهو يحل محل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ويشكل غطاء استراتيجيا تنفذ البعثة في إطاره خطة تركيز أنشطتها وتضع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ضمنه البرامج القطرية الخاصة بها. وهذا الإطار متسق تماما مع الخطة الإنمائية الاستراتيجية لهايتي. وفي جهد مماثل لكفالة الاتساق وتحقيق أقصى قدر من الفعالية، تَوَاصل تنفيذ عشرة برامج مشتركة يديرها فريق الأمم المتحدة القطري، وأُكمل العديد منها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، في حين يستمر تنفيذ ٧ برامج في عام ٢٠١٣.

٥١ – وقدم نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات، الدعم إلى حكومة هايتي من أجل وضع إطار جديد لتنسيق المعونة. وأعطى رئيس الوزراء الانطلاقة لهذا الإطار في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وساهمت مجموعة الاثنى عشرة جهة مانحة رئيسية لهايتي أيضا في وضع الإطار. وتحل هذه الآلية محل اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي. ويمثل إنشاؤها بداية نقل هياكل تنسيق الأنشطة الإنسانية والإنمائية إلى السلطات الوطنية، مع إنهاء المجموعات تدريجيا وتقليص وجود المجتمع الدولي.

الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للقضاء على وباء الكوليرا

٥٢ – تفيد وزارة الصحة العامة والسكان أن وباء الكوليرا أدى إلى وفاة ٧ ٩٦٤ شخصا، بينما أصيب ٦٣٩ ١٤٤ شخصا بهذا الداء خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وانخفضت معدلات الإصابة من ٢٥ ٠٠٠ حالة في الأسبوع في ذروة تفشي الوباء إلى متوسط أسبوعي ناهز ٢ ٠٠٠ حالة مُبلغ عنها حتى نهاية عام ٢٠١٢. وبلغ معدل الوفيات جراء الإصابة ١,٢ في المائة على نطاق البلد، وهو ما يمثل انخفاضا بالمقارنة مع المعدل المرتفع المسجل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وهو ٢,٤ في المائة. ومع ذلك، فمنذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، يجري الإبلاغ عن حالات إصابة ووفيات تفوق تلك المبلغ عنها في الفترة نفسها من عام ٢٠١١. وتُفسَّر هذه الزيادة في الإصابة بالمرض بتدهور المرافق المتعلقة بالكوليرا ونقص التمويل لكفالة دفع تكاليف الموظفين الطبيين والتقنيين الصحيين المكلفين بالنظافة الصحية في المرافق الطبية،

وكذلك بإغلاق المشاريع الإنسانية الذي زاد الطين بلة. ونظرا لنقص التمويل، انخفض عدد مرافق علاج الكوليرا من ٢٤٨ مرفقا في حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى ١٥٩ مرفقا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٥٣ - وأنفقت الأمم المتحدة، منذ تفشي الوباء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، حوالي ١١٨ مليون دولار على أنشطة الوقاية والعلاج دعما للحكومة. وتعمل منظومة الأمم المتحدة على دعم إدارة حالات الإصابة بالكوليرا، عن طريق إنشاء نقاط الإماهة الفموية ووحدات ومراكز علاج الكوليرا وتحسينها وصيانتها. وأطلقتُ، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مبادرة للقضاء على الكوليرا في هايتي، بهدف دعم خطة القضاء على الكوليرا في ١٠ سنوات التي وضعتها وزارة الصحة العامة والسكان والهيئة العامة للمياه، بدعم من منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وعينتُ أيضا بول فارمر مستشارا خاصا لي معنيا بالطب المجتمعي والدروس المستفادة من هايتي.

مكتب المبعوث الخاص لهايتي

٥٤ - انتهت ولاية مبعوثي الخاص، رئيس الولايات المتحدة الأسبق وليام ج. كلينتون، ونائبه، بول فارمر، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأصدر مكتب المبعوث الخاص، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تقريرا متعمقا معنونا ”هل يمكن استبقاء المزيد من المعونة في هايتي وفي غيرها من المناطق الهشة؟“، وذلك لتوثيق الدروس المستفادة من تقديم المعونة إلى هايتي منذ وقوع الزلزال. وهو يتضمن تفاصيل عن الكيفية التي جرى بها استثمار المعونة في المؤسسات العامة والخاصة والمؤسسات غير الربحية في هايتي، ويقارن أيضا اتجاهات تقديم المعونة في هايتي وغيرها من المناطق الهشة. وتبين الصيغة المستكملة الأخيرة، التي صدرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أن الحكومات الوطنية والمؤسسات المتعددة الأطراف دفعت لصناديق برامج الإنعاش ٥٦ في المائة (٣,٠١ بلايين دولار) من مبلغ قدره ٥,٣٧ بلايين دولار كانت قد تعهدت به للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢.

سادسا - معلومات مستكملة عن الخفض التدريجي لعدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والقدرات المدنية

٥٥ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٧٠ (٢٠١٢)، خفض العنصر العسكري وعنصر الشرطة عدد أفرادهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسيسحب ما مجموعه ١ ٠٧٠ فردا عسكريا بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣. وسُحِبت سريتا هندسة (واحدة من اليابان والأخرى

من جمهورية كوريا) وسرية مشاة (من الأرجنتين) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المقرر إعادة سريتي مشاة من الكتيبة البرازيلية الثانية إلى الوطن بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣. وعدد أفراد شرطة البعثة قد نزل بالفعل إلى ما دون القوام المأذون به للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وهو ٢ ٦٠١ من الأفراد. ويشمل ذلك ٩١٩ فردا من أفراد الشرطة، منهم ١٢٩ امرأة، و ١ ٦٧٧ فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة في ١١ وحدة، منهم ١٣٠ امرأة.

٥٦ - وعرضت، في تقريري السابق إلى مجلس الأمن، خطة إعادة تشكيل البعثة وتركيز أنشطتها على أساس الأوضاع القائمة. وذكرت أن الخطة، الموضوعة بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وبالتشاور مع الحكومة والشركاء الدوليين، تنطوي على اختزال أنشطة البعثة في مجموعة أساسية من المهام المشمولة في ولايتها في مجالات الأمن والاستقرار، والحكم الديمقراطي، وشرعية الدولة، وسيادة القانون فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وكانت المهام المختارة هي تلك التي تعتبر ممكنة التحقيق في الواقع في إطار زمني من أربع إلى خمس سنوات، وتعد أساسية لتوطيد الأمن والاستقرار في هايتي، إلى الحد الذي لا يستلزم بعدُ وجود عملية كبيرة لحفظ السلام.

٥٧ - وتتضمن خطة تركيز أنشطة البعثة عددا أقل من النقاط المرجعية لتحقيق الاستقرار، تستمد في غالبها من هذا الإطار، لاستخدامها كمؤشرات رئيسية لإحراز التقدم في عملية تحقيق الاستقرار. وفي حين ستواصل البعثة تقديم المساعدة للحكومة في صيانة الأمن والاستقرار السياسي، تحدد الخطة أربعة مجالات ذات أولوية، تخضع للتمحيص الدقيق وتستجيب لـ ”النقاط المرجعية لتحقيق الاستقرار“. وهذه النقاط المرجعية هي: تنمية قدرات الشرطة الهايتية؛ وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ وبناء القدرات الانتخابية الهايتية؛ وإحراز التقدم في مسائل الحوكمة الأساسية. وستمكن الخطة البعثة من العمل بمزيد من الكفاءة وستتيح لها التوجيه في مجال تخصيص الموارد.

٥٨ - واستجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في قراره ٢٠٧٠ (٢٠١٢)، تقدم صيغة استراتيجية موجزة لخطة تركيز أنشطة البعثة في مرفق هذا التقرير.

سابعا - الجوانب المالية

٥٩ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٢٧٣/٦٦ المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مبلغا قدره ٠٠٠ ٣٩٤ ٦٤٨ دولار لتغطية نفقات البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، كانت قيمة الاشتراكات المقرّرة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة تبلغ ٣٥٢ مليون دولار. وكان مجموع

الاشتراكات المقرّرة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ يبلغ ٣ ٤١٧,٤ مليون دولار. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، كان مجموع المبالغ المستحقة السداد للبلدان المساهمة في البعثة بقوات ووحدات شرطة مشكّلة يساوي ٢٩,٥ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين المنتهيتين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على التوالي، وفقا للجدول الزمني ربع السنوي للتسديد.

ثامنا – ملاحظات

٦٠ – منذ تقديم تقريري السابق، تسبّب خلاف مستحكم بين زعماء هايتي السياسيين في جميع أفرع الحكومة في حدوث تأخيرات حالت دون تأدية آلياتها لوظائفها الأساسية، فأُهدرت الفرصة التي كانت سانحة لإحراز تقدّم مجد في قيادة البلد نحو مزيد من الاستقرار والازدهار. فبدلا من أن يبني زعماء البلد على المكاسب الهامة التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، مثل إصدار التعديلات الدستورية وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء، تسببوا في استمرار حالة جمود سياسي ولّدت أضرارا جمّة. ولم يُحرز تقدم كاف نحو إجراء الانتخابات التي تأخرت طويلا عن موعدها، كما لم تتخذ تدابير هامة لتعزيز مؤسسات سيادة القانون وسنّ التشريعات الأساسية وتحسين الظروف الاجتماعية – الاقتصادية. وتمثل الزيادة التي حدثت في وتيرة الاضطرابات المدنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولو في جانب منها على الأقل، انعكاسا لنفاد صبر الناخب الهايتي الذي لم يعد يطيق استمرار الوضع الراهن، إلى جانب إقدام بعض الجهات السياسية الفاعلة على حشد العصابات، وأحيانا عموم الجمهور، للقيام بأعمال عنف.

٦١ – ولم يتم الوفاء بالتزام الحكومة بإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٢. ومن ثم تعهد الرئيس بتنظيم الانتخابات في عام ٢٠١٣. ويشكل إجراء انتخابات حرة ونزيهة قبل نهاية عام ٢٠١٣ فرصة حاسمة للحكومة للبرهنة على رغبتها في إعادة تنشيط المؤسسات الديمقراطية للبلد. ولذلك فإنني أحث السلطات على بذل قصارى جهدها في سبيل تهيئة بيئة حرة ونزيهة لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن.

٦٢ – وكخطوة أولى، من المهم بمكان أن ينتهي كل فرع من أفرع الحكومة من تسمية أعضائه الذين سيمثلونه في المجلس الانتخابي المؤقت، فهذا سيتيح المجال لبدء العملية الانتخابية التي تأخرت طويلا عن موعدها. وإن التزام الحكومة بالمساهمة بنحو نصف ميزانية الانتخابات لأمر محمود. ومن الأهمية الحاسمة أن تُستخدم هذه الموارد استخداما مناسبا لبناء القدرات التنظيمية والإدارية للهيئة الانتخابية. ويلزم أيضا اتخاذ قرار بالتوافق بين السلطة

التنفيذية والبرلمان بخصوص استعراض القانون الانتخابي. وعلى المستوى التقني، ينبغي اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتمكين المكتب الوطني لتحديد الهوية من إيجاد القدرة التشغيلية الكاملة لتسجيل الناخبين في غضون المهلة المقررة وموافاة الهيئات الانتخابية ببيانات التسجيل اللازمة لإعداد قائمة للناخبين. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الانتخابات المقبلة وللعمل مع السلطات الهايتية خلال السنوات الثلاث المقبلة من أجل تمكينها من تولي المسؤولية تدريجيا عن إدارة العملية الانتخابية بحيث تكون المسؤولية قد نُقلت إليها كاملةً بحلول عام ٢٠١٦.

٦٣ - ولعكس الاتجاه الصعودي لمعدّلات ارتكاب الجرائم الكبرى في هايتي، أحث الحكومة على الاستمرار في العمل على تعزيز مؤسسات سيادة القانون في البلد وردع المسؤولين عن العنف وملاحقتهم. وصحيح أن آليات الرقابة والمساءلة المنصوص عليها في الدستور قد أنشئت، ولكن اضطلاعها بولاياتها قد عُطّل في عدد من الحالات بسبب الطعن في قرارات التعيين والمخالفات الإجرائية. ولإقامة مؤسسات قوية لسيادة القانون، بما في ذلك مؤسستا الشرطة والقضاء، يلزم تمكينها من العمل في استقلالية. ومن الأهمية بمكان أن تستمر الحكومة وشركاؤها الدوليون في بناء قدرات هذه المؤسسات وأن يتم القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب المتفشية التي ما برحت تعيق التقدم في هايتي. وكذلك فإنني أشجع الجهات السياسية الفاعلة في البلد على اعتماد جدول أعمال تشريعي توافقي يتضمن سنّ التشريعات ذات الأولوية وتنقيح القوانين الرئيسية من أجل تعزيز سيادة القانون والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٦٤ - وإني أشعر بالقلق إزاء كثرة عدد الحالات التي تم فيها استبدال موظفين في مناصب رئيسية أو تم تقصير مدد خدمتهم. وقد كان هذا هو الحال، على سبيل الذكر لا الحصر، في إدارة المجلس الانتخابي والمجالس البلدية والجهاز القضائي والشرطة الوطنية، ما يثير شكوكا بشأن تسييس هذه المؤسسات. وتتسبب هذه الحالات، مقرونة بالتغييرات الكثيرة التي أجريت في تشكيل مجلس الوزراء خلال العام الماضي، في عرقلة جهود بناء القدرات التي تقوم بها البعثة والجهات المانحة الدولية. ومن الأمور الحيوية أيضا أن تفي الحكومة بالتزامها بتحرّي الشفافية والمساءلة عن طريق تحسين الإبلاغ عن استخدام الأموال العامة، بما في ذلك إبان حالة الطوارئ الأخيرة.

٦٥ - أما بصدد حالة حقوق الإنسان، فإنني ما زلت أشعر بالقلق إزاء ما يجري من عمليات إخلاء قسري من مخيمات المشردين داخليا، وإزاء استخدام الشرطة الوطنية للقوة المفرطة، ليس فقط في عمليات الإخلاء تلك، بل وخلال التظاهرات وفي إطار عملياتها

لمكافحة الجريمة. وللأسف، لم تتمخض المتابعات التي قامت بها المفتشية العامة للشرطة الوطنية بخصوص هذه الحالات إلا عن قدر محدود من النتائج. وقد لاحظت أيضا ضعف إجراءات تعامل الشرطة والقضاء بوجه عام مع حالات العنف الجنسي والجنساني، فقد كانت السمة الغالبة على هذه الإجراءات عدم كفاية التحقيقات، وكثرة تسوية القضايا خارج المحاكم، إلى جانب معوّقات شتى تمنع الضحايا من المثول أمام قاضي تحقيق.

٦٦ - وما زال تعزيز الشرطة الوطنية يمثل شرطا أساسيا لانسحاب البعثة في نهاية المطاف من هايتي. وتعدّ الخطوات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا لتخريج ما لا يقل عن ١ ٠٠٠ طالب في الدفعة الواحدة أمرا مشجعا ينبغي أن يستمر لبلوغ أهداف خطة تطوير الشرطة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وإني أدعو الحكومة إلى التصدّي لأولويات رئيسية أخرى مثل التوسّع في استقدام النساء ونشرهن، وتعزيز القدرات الإدارية لمؤسسة الشرطة وتعزيز قدراتها التخصّصية، وإضفاء مزيد من الصبغة الاحترافية على الضباط من ذوي الرتب المتوسطة والعليا، ونشر أفراد الشرطة في المناطق. وفي هذا السياق، أحث الحكومة والدول الأعضاء على الالتزام بتأمين توفر التمويل اللازم لتلبية متطلبات إيجاد قوة شرطة احترافية يمكن التعويل عليها ومساءلتها.

٦٧ - ويساورني القلق بوجه خاص إزاء عدم إحراز تقدم في بناء قدرات الجهاز القضائي في هايتي، مما يؤثر سلبا على نظام العدالة الجنائية برمّته. وإنني أشجع الجهات المعنية الوطنية والدولية على الدخول في حوار استراتيجي بهدف وضع خطة وطنية لتطوير نظام العدالة، على غرار خطة تطوير الشرطة الوطنية.

٦٨ - وختاما، أود أن أتوجّه بالشكر إلى ماريانو فيرنانديز، ممثلي الخاص المنتهية ولايته، على ما قدّمه من خدمات لدعم الاستقرار في هايتي. وأود أيضا أن أرحب بنايجل فيشر، الذي تقلّد حديثا منصب ممثلي الخاص بالنيابة، والذي تولّى المسؤولية عن البعثة خلال هذه الفترة الانتقالية الحاسمة. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن خالص امتناني لمبعوثي الخاص ويليام ج. كلينتون، الذي انتهت ولايته في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، لما قام به من عمل وما أبان عنه من قيادة فريدة في حشد الدعم والموارد من أجل إنعاش هايتي بعد الزلزال. وإنني ممتن لنائبه، بول فارمر لاستمراره في إسداء المشورة لي في إطار دوره الجديد كمستشار خاص للطب المجتمعي والدروس المستفادة من هايتي. وأخيرا، أود أن أتوجّه بالشكر أيضا إلى الرجال والنساء العاملين في البعثة، والبلدان المساهمة بالقوات، والبلدان المساهمة بوحدات الشرطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والجهات الشريكة لكل هؤلاء، على استمرار تفانيهم وعلى التزامهم المتواصل بدعم الاستقرار والتنمية في هايتي.

المرفق

خطة تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦

نطاق خطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة

١ - يُتوخى في خطة تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تركيز الأنشطة على مجموعة أساسية من المهام الموكلة إليها يكون من الممكن إنجازها ضمن إطار زمني معقول (حتى نهاية عام ٢٠١٦ وفقا للتصوّر المعتمد لأغراض التخطيط). وستخفّض البعثة تدريجيا من كثافة مشاركتها في المجالات التي تكون فيها الجهات الفاعلة الدولية الأخرى في وضع أفضل يجعلها أقدر على تحقيق النتائج، و/أو المجالات التي يلزم فيها اعتماد منظورات طويلة الأجل لبناء المؤسسات تتجاوز الفترة المتوقعة لبقاء البعثة، و/أو المجالات الخارجة عن نطاق المهام الأساسية المحددة أدناه. وستواصل البعثة كذلك عملية دمج ركائزها الفنية والأمنية والمتصلة بالدعم. وبفضل خطة التركيز، ستتمكن البعثة من العمل بمزيد من الكفاءة وفعالية الكلفة؛ ذلك أن الخطة ستمكّنها من تركيز مهامها وتحقيق أكبر تأثير ممكن بموارد أقل. ومع أن المجالات الوارد بيانها أدناه لا تشكل قائمة جامعة للأنشطة الموكلة إلى البعثة، فإنها تمثل أكثر جوانب ولاية البعثة أهميةً لتحقيق الاستقرار الدائم. غير أنه لا يمكن التعامل مع أحد هذه الجوانب بمعزل عن البقية.

المخاطر والتحديات

٢ - يتعيّن النظر إلى دور البعثة في تحقيق الاستقرار في هايتي، وإلى عملية تركيز أنشطتها، ومن ثم انسحابها من البلد، ضمن السياق الأعمّ للتدابير التي ينبغي لحكومة هايتي وشركائها الدوليين اتخاذها. ولا شك أن إسهامات البعثة في تحقيق الاستقرار في هايتي - ومن أهمها توفير الأمن وبناء المؤسسات وبناء القدرات في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي وشرعية الدولة، إلى جانب أدوارها في المجال السياسي/مجال المساعي الحميدة - تعدّ ضرورية، ولكنها لا تكفي بأي حال من الأحوال لتحقيق الاستقرار الدائم.

٣ - وفي سياق هايتي تحديدا، لا يمثل إحلال الأمن وتوفير مؤسسات سيادة القانون المؤدية لوظائفها وتحقيق الحكم الديمقراطي المتطلبات الوحيدة لتحقيق الاستقرار، فهذا يستلزم أيضا إرساء ثقافة سياسية تساعد على بناء التوافق على الأولويات الحاسمة، كما يستلزم وجود مؤسسات ديمقراطية تمثل الشعب وتعمل لصالحه بفعالية. وعلاوة على ذلك، يستلزم

تحقيق الاستقرار في هايتي نموا اقتصاديا وتنمية يقومان على الإدماج الاجتماعي وزيادة فرص العمل، وعلى التدابير الحازمة للحد من الفقر، بما في ذلك توفير حلول دائمة للمشرّدين الهايتيين. وفي حين تسهم البعثة في تهيئة الساحة للاستثمار والنمو، يلزم أيضا القيام بإصلاحات وجهود إنمائية مكمّلة وبعيدة المدى، وهذا يشمل أمورا شتى منها التصدّي لمسألة حقوق الملكية وإجراء إصلاحات في إدارة المال العام (بما في ذلك تحصيل الإيرادات وعمليات المشتريات والمناقصات العامة).

٤ - وسيظل من اللازم لبلوغ هذه الأهداف أن يكون هناك التزام أكبر بالعمل لصالح البلد بأسره من جانب النخب السياسية والاقتصادية في هايتي، وأن تكون هناك كذلك شراكة طويلة الأجل بين المجتمع الدولي وهايتي. وتتجسّد هذه الشراكة في الإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ الذي أُعدّ بجهد مشترك بين أسرة الأمم المتحدة وحكومة البلد. ويحدّد هذا الإطار الأهداف المشتركة الشاملة على صعيد التنمية الطويلة الأجل في هايتي، بما في ذلك في المجالات التي ستركز فيها البعثة جهودها خلال مرحلة تركيز أنشطتها. وبناء على ذلك، فإن العملية المقرّرة لتركيز أنشطة البعثة، والمعروضة أدناه، تتوقف على إجراءات ملموسة تتخذها الحكومة.

التنسيق مع الشركاء الدوليين

٥ - يُتوخّى في عملية تركيز أنشطة البعثة نقل المهام تدريجيا إلى السلطات الوطنية، على أن تقدم البعثة أيضا المساعدة إلى الشركاء الدوليين، سواء الشركاء من داخل أسرة الأمم المتحدة أو الأطراف في شراكات أخرى ثنائية أو متعددة الأطراف. وخلال السنة المقبلة، ستجري البعثة مناقشات مع الحكومة وشركائها الدوليين، ولا سيما فريق الأمم المتحدة القطري، بهدف التوصل إلى اتفاق على التعهّدات المتبادلة التي يلزم قطعها كي تدخل البعثة مرحلتها الانتقالية، بما في ذلك وضع استراتيجية لتعبئة الموارد لمساعدة شركاء الأمم المتحدة على سدّ النقص في الموارد.

الأهداف الرئيسية

تطوير الشرطة

٦ - سينصبّ تركيز الدعم الذي تقدمه البعثة لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية على أربعة مجالات رئيسية، هي:

(أ) استقدام وتدريب طلاب جدد للالتحاق بجهاز الشرطة، وتعزيز قدرات ضباط الشرطة من الرتب المتوسطة والعليا؛

(ب) تعزيز القدرات الإدارية للشرطة الوطنية (في مجالات إدارة الموارد البشرية والميزانية والمشتريات على سبيل المثال)؛

(ج) تعزيز القدرات التخصصية (بما في ذلك في مجالات السجون والإصلاحيات، والخفارة المجتمعية، والسيطرة على الحشود، والتحقيقات الجنائية، والمرور، والتعامل مع حالات العنف الجنسي والجنساني، وحقوق الإنسان، وإدارة الحدود)؛

(د) توسيع نطاق التغطية الجغرافية للشرطة الوطنية من خلال التوسّع في نشر عناصر الشرطة في المناطق.

٧ - وسيعدّل عنصر الشرطة دوره ومشاركته في الأنشطة التنفيذية بحيث ينصب التركيز على التدريب وبناء المؤسسات والقدرات، تمشيا مع خطة تطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وهذا سيتطلب اختيار أفراد أفضل تأهيلا للعمل في عنصر الشرطة، من أفراد شرطة الأمم المتحدة والموظفين المدنيين، عبر سبل منها تقديم الدول الأعضاء أفرقة متخصصة يمكنها تقديم المساعدة في مجالات العمل الشرطي الرئيسية، إلى جانب بناء شراكات أطول أجلا مع الشرطة الوطنية بحيث تظل قائمة بعد انتهاء البعثة.

٨ - ومن النقاط المرجعية الرئيسية التي ترتكز إليها جهود البعثة لتركيز أنشطتها في مجال تطوير الشرطة الوطنية ما يلي:

(أ) أن يُعيّن ما لا يقل عن ١ ٠٠٠ ضابط إضافي في السنة من أجل بلوغ القوام الأدنى البالغ ١٥ ٠٠٠ ضابط بحلول نهاية عام ٢٠١٦؛

(ب) أن تتوافر كلية شرطة عاملة لتخريج الضباط، إضافة إلى أكاديمية شرطة مستقلة لتدريب الضباط من الرتب المتوسطة والعليا؛

(ج) أن يوجد، بحلول عام ٢٠١٦، ما لا يقل عن ثلث قوام الشرطة الوطنية في المناطق الواقعة خارج منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى، وتوجد قدرات للسيطرة على الحشود في جميع المناطق تكون معزّزة وذات صبغة احترافية ومجهزة بوسائل التنقّل؛

(د) أن تكون الشرطة قادرة على إدارة نفسها بفعالية (بما في ذلك تأدية مهام شؤون الأفراد والشؤون المالية واللوجستيات وإدارة الأصول والمشتريات) دون مساعدة من البعثة أو الجهات المانحة؛

(هـ) أن تكون القدرات التخصصية الأساسية قد طُوّرت (بما في ذلك التحقيقات الجنائية والقدرات التنفيذية ومهام حرس الحدود وخفر السواحل وأعمال السجون والإصلاحيات)؛

(و) أن تزيد حصة ميزانية الدولة المخصصة للشرطة الوطنية، كما هو منصوص عليه في خطة تطوير هذه الشرطة.

بناء القدرات الانتخابية

٩ - تعتزم البعثة العمل تدريجيا خلال الدورات الانتخابية المقبلة على تعزيز قدرات الهيئة الانتخابية الهايتية حتى تتمكن من النهوض بكامل المسؤولية عن عملية تنظيم وإجراء الانتخابات وتمسك بزمامها تماما. وهذا سيتيح المجال للبعثة للنظر في التقليص التدريجي لما تقدمه من مساعدة تقنية، ولما تقدمه من دعم للعمليات الأمنية واللوجستية. ويتمثل الهدف الذي تنشد البعثة تحقيقه في مجال الدعم الانتخابي في تهيئة الظروف المساعدة على العدول عن تقديم المساعدة الانتخابية عقب إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥.

١٠ - ولتحقيق هذا الهدف بفعالية، يلزم إقامة نظام انتخابي مستدام يكون اعتماده على الدعم الدولي أقل بكثير. ويُتوخّى تحقيق عدد من النقاط المرجعية الهامة من أجل تسليم المهام بنجاح. وتشمل هذه النقاط:

(أ) الالتزام بالمواعيد المحددة في الدستور لإجراء الانتخابات؛

(ب) إنشاء المجلس الانتخابي الدائم من خلال عملية تتسم بالمصداقية والشفافية وكفالة أدائه لوظيفته في استقلالية وشفافية دون أي تدخّل؛

(ج) زيادة مشاركة الدولة في تمويل العمليات الانتخابية؛

(د) تولّي السلطات الهايتية تدريجيا المسؤولية الكاملة عن العمليات اللوجستية المتعلقة بالانتخابات؛

(هـ) تولّي السلطات الهايتية تدريجيا المسؤولية الكاملة عن أمن الانتخابات.

سيادة القانون وحقوق الإنسان

١١ - سينصبّ تركيز الجهود التي تبذلها البعثة في مجالي سيادة القانون وحقوق الإنسان على ثلاثة جوانب بالغة الأهمية لإرساء ثقافة قوامها سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان:

(أ) إنشاء أو تعزيز آليات أساسية عاملة تكفل المساءلة والرقابة (بما في ذلك المجلس الأعلى للقضاء، والمجلس الأعلى للحسابات والمنازعات الإدارية، ومكتب أمين المظالم، والمفتشية العامة للشرطة الوطنية، ووحدة مكافحة الفساد)؛

(ب) تقديم المساعدة للهياكل الحكومية في المجالات الرئيسية (مثل حقوق الإنسان وإدارة السجون وإدارة الحدود وكلية القضاة)؛

(ج) إجراء الإصلاحات التشريعية المحورية.

١٢ - وتشمل النقاط المرجعية الرئيسية لتركيز البعثة لأنشطتها في مجال سيادة القانون ما يلي:

(أ) إدخال المجلس الأعلى للقضاء طور التشغيل (بأن يتولّى اعتماد اللوائح الداخلية وتطبيقها؛ وأن تُرصد له ميزانية من خزانة الدولة بما يمكّنه من تأدية مهامه كاملة؛ وأن يتولّى مسؤولية اتخاذ القرارات والتدابير الرامية إلى تعزيز استقلالية الجهاز القضائي واحترافيته وكفاءته؛ وأن يتمكّن من زيادة عدد النساء في السلك القضائي)؛

(ب) زيادة قدرة المجلس الأعلى للحسابات والمنازعات الإدارية على التعامل مع زيادة عبء القضايا؛

(ج) تفعيل مكتب أمين المظالم وتوفير التمويل الكافي له من ميزانية الدولة؛

(د) الانتهاء من فرز جميع ضباط الشرطة الوطنية؛

(هـ) إدخال المفتشية العامة للشرطة الوطنية طور التشغيل الكامل بحيث تكون قادرة على التعامل مع الحالات الداخلية لسوء سلوك ضباط الشرطة وللجرائم المرتكبة على أيديهم؛

(و) إحراز وحدة مكافحة الفساد تقدّما قابلا للقياس في التعامل مع عبء القضايا الملقى على عاتقها؛

(ز) اعتماد الصيغة المنقحة للقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية ومن ثم تطبيقهما.

المسائل الرئيسية في مجال الحكم

١٣ - سينصبّ تركيز الأنشطة التي تقوم بها البعثة في مجال الحكم على تعزيز قدرة مؤسسات الدولة على الصعيدين المركزي والمحلي من خلال:

(أ) المساعدة على بناء توافق بين السلطة التنفيذية والبرلمان بخصوص صيغة تمثل الحد الأدنى لميثاق سياسي لإجراء الانتخابات واعتماد جدول أعمال تشريعي يشمل القوانين ذات الأولوية، مع الاستفادة من التعاون مع الأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

(ب) تعزيز قدرة المؤسسات المحلية على تأدية مهام الإدارة الحكومية الأساسية، مع التركيز على إدارة المال العام وتقديم الخدمات؛

(ج) تقديم الدعم للإصلاحات السياساتية الرئيسية.

١٤ - وستعمل البعثة على بناء قدرات مسؤولي الإدارات المحلية والبلدية والموظفين الإداريين الرئيسيين في دوائر الاختصاص المحدّدة لضمان تطبيق الإجراءات الإدارية والمالية الأساسية. ومع زيادة القدرات الإدارية للسلطات المحلية، ستسحب البعثة دعمها تدريجيا.

١٥ - ومن النقاط المرجعية الرئيسية لتركيز البعثة لأنشطتها دعما للحكم الديمقراطي ما يلي:

(أ) إحراز تقدم في الحوار بين الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية بشأن الأولويات التي تعزز الحريات الديمقراطية وإصلاح المؤسسات؛

(ب) تطبيق السلطات البلدية وسلطات المقاطعات للإجراءات الإدارية والمالية الأساسية؛

(ج) إحراز تقدّم في عملية الإصلاح الدستوري.

الخلاصة

١٦ - بتركيز أنشطة البعثة خلال السنوات الثلاث إلى الأربع التالية على الأهداف الأساسية المبينة أعلاه، إلى جانب الدمج الجغرافي المستمر، سيُتاح المجال لمواصلة الخفض التدريجي لقوام البعثة من الأفراد النظاميين والمدنيين.

١٧ - وإذا ما تحققت الافتراضات المتمثلة في بقاء الحالة الأمنية إجمالا ضمن نطاقها الحالي، وإنجاز تدريب الشرطة الوطنية ونشرها في المناطق وفقا لخطة تطوير الشرطة، وتحسُّن قدرة الدولة على إجراء الترتيبات اللوجستية للانتخابات وعلى تأمين الانتخابات، سيتسنى خفض قوام البعثة من الأفراد النظاميين بحوالي ٣٠ في المائة قبل الانتخابات الرئاسية المقرّر إجراؤها في عام ٢٠١٥.

١٨ - ونتيجة لهذه التخفيضات، ستعتمد البعثة توجّها أمنيا أكثر تركيزا وانتقائية، بحيث تدعم الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الشرطة الوطنية وينصبّ تركيزها على الحرج من المناطق الجغرافية والحاسم من المهام. ولتلبية متطلبات إعادة التنظيم الجغرافي على هذا النحو، سيلزم توفير وسائل تنقّل تتسم بالكفاءة والكلفة الميسورة والمرونة.